نعم للثورة في القطاع المالي للخروج من لعنة الإقتصاد الريعي!

إن الأزمة الإقتصادية والمالية التي يمر بها لبنان هي فرصة تاريخية لإعادة هيكلة الإقتصاد اللبناني برمته ليتحول نهائياً من إقتصاد ريعي بإمتياز إلى إقتصاد منتج؛ لأن بناء إقتصاد علي قاعدة تصدير الطاقات البشرية وجذب الودائع من الخارج بالفائدة المرتفعة ألا وهو لعنة اوصلت البلاد إلى ما هي عليه .

جان رياشي ، الرئيس التنفيذي ل FFA PRIVATE BANK

سبق وقدمت الحكومة اللبنانية تقريرماكينزي، الذي نُشِرَ في عام ٢٠١٨، كأداة توجيه استراتيجية. لكن هذا التقرير المُكَوّن من ١٣٠٠ صفحة هو عبارة عن مجموعة من البيانات والإحصاءات أكثر من كونه مجموعة من إقتراحات لتدابيرملموسة من الإمكان اعتمادها لتطوير الاقتصاد اللبناني.
على هذا النحو من المفيد التذكير بالملاحظات التي أدلت بها منذ بضعة أشهر مديرة صندوق النقد الدولي ، كريستين لكارد: *"إنني أنظر حولي لمعرفة ما إذا كان هناك ممثلون عن McKinsey أو Boston Consulting Group وإذا كان الأمر كذلك ، فيرجى منهم الاستماع إلي: أرى العديد من البلدان المنخفضة الدخل والاقتصادات الناشئة تدفع ملايين الدولارات للمستشارين لبناء رؤيتهم الاستراتيجية ؛ (...) أوصي بتوفير هذا المال (...) يمكن للمستشارين القيام بعملهم من خلال تطبيق المبادئ السبعة عشر وترجمتها إلى واقع ، دون اختراعات جديدة "*.
من بين القطاعات الواعدة التي تم تحديدها ، يناقش تقرير ماكينزي قطاع الخدمات المالية دون تفصيل التدابير اللازمة لتطويره. علماً أنه، يجب تنفيذ العديد من الإصلاحات ، على المستويات الضرائبية والتنظيمية والقانونية ، لتمكين لبنان من أن يصبح مركزًا ماليًا رائداً.

إن أهمية هذا القطاع تكمن بدوره في تمويل القطاعات الإنتاجية من جهة، ومن جهة أخرى فهو بحد ذاته يتمكن أن يلعب دوراً إقليمياً ودولياً ويصدر خدمات مالية إلى الخارج.

يُمثّل هذا القطاع حالياً ٩٪ من الناتج المحلي الإجمالي للبلاد ، ولكن حصة الخدمات المالية غير المصرفية ضئيلة جداً. إن الودائع المصرفية تعادل ٣٠٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي ، فإن لبنان ، الذي يتباهى بكونه يحتل الصدارة في المجال المالي، هو في الحقيقة من الدول القليلة في العالم التي لم تواكب التطورات العصرية وخاصةً صدارة الاعتماد على الأسواق المالية والصيرفة الاستثمارية في تمويل القطاع الخاص وناهيك عن الدين العام ، الذي يمثل الجزء الأكبر من الأصول المصرفية. ينتج عن تضخم الصيرفة التقليدية والمتخلفة هذه نظامًا يجعل من البنوك ومودعيها من جهة والقطاع العام من جهة أخرى رهائن لبعضهم البعض، وهذا الوضع يمنع التمويل الكفوء والمسؤول للقطاعات المنتجة. والأخطر من ذلك ، أن السوق المالية لم تعد قادرة على لعب دورها كرقيب وحسيب لسوء إدارة القطاع العام لأن المصارف مجبرة على مواصلة تمويل العجز المتزايد باستمرار إذا كانت تريد الحفاظ على نمو ودائعها.

لعب النظام المصرفي منذ فترة طويلة دورًا إعتبر إيجابيًا في تغطية عجز ميزان المدفوعات من خلال جذب الودائع ، إلا أنه يتبين الآن أن هذا الدور أصبح عبئاً على الإقتصاد اللبناني. وبالمقابل لم يصدر القطاع

المصرفي إلا القليل القليل من الخدمات المصرفية بمعنى أنه لم يجني إلا القليل من ارادات تشغيلية من الخارج. منذ بداية الأزمة السورية ، باتت قدرة النظام المصرفي على جذب الودائع محدودة، حتى وصلت الأمور في بداية عام ٢٠١٩ إلى تراجع هذه الودائع. أما منذ بداية الإنتفاضة في الشارع تبين أن المودعين المقيمين والغير مقيمين يتسابقون على سحب أموالهم من لبنان.

إن مقولة أن لبنان لا يمكن أن يكون بلداً مصدراً في الصناعة أو الزراعة أو الخدمات مرفوضة كلياً. وعلى هذه القطاعات أن تنمو في السنوات المقبلة لتكون هي مصدر الدولارات الآتية من الخارج. ومن هذا المنطلق سيلعب تطوير قطاع الخدمات المالية والأسواق المالية في لبنان دوراً محورياً.

إن تطوير الخدمات المالية له هدفان اساسيان. الأول هو تزويد القطاعات الإنتاجية برؤوس أموال تستثمرعلى المدى الطويل. والثاني هو خلق فرص عمل من خلال تشجيع إنشاء خدمات مالية ذات قيمة مضافة عالية للمقيمين في لبنان عامةً والغير مقيمين خاصةً.

وما يمر به القطاع المالي من صعوبات يشكل فرصة تاريخية لتطوير الأسواق المالية المحلية بحيث يجب الإستفادة من الرساميل الموجودة كودائع مصرفية داخل لبنان والتي ليس لها منفذاً إلى الخارج بسبب القيود المعلنة أو الغير معلنة.

فالكثير من المودعين سوف يرون في تمويل القطاعات الإنتاجية فرصة لتوزيع استثماراتهم المحبوسة في لبنان من خلال أدوات مالية محلية ذات مردودية أكبر ومخاطر أقل ؛ ما يفيد القطاعات المنتجة.

أما بالنسبة إلى الخدمات الغير مصرفية الموجهة للغير مقيمين علينا أن نسعى إلى جعل بيروت في يوم من الأيام مثل دبلن أو لوكسمبورغ أو حتى مركز دبي المالي العالمي، حيث تتوافر فرص عمل للعديد من الإختصاصات منها: المحاسبين ومدققي الحسابات والمحامين المتخصصين والإداريين ومديرو صناديق الاستثمار، واختصاصيين في عمليات الصيرفة الخاصة والصيرفة الاستثمارية والوساطة المالية ، إلخ.

ومن الجدير بالذكر أن بعض الجهود بذلت في هذا الاتجاه مع إنشاء هيئة الأسواق المالية التي عملت جاهداً على وضع بعض التنظيمات التأسيسية.

كما وأن مؤخراً تم الترخيص من قبل هيئة الأسواق المالية لمجموعة يقودها بنك عوده لإنشاء وإدارة البورصة الإلكترونية الأمر الذي سوف يسمح بتنشيط التداولات في الأسواق المحلية علماً أن بورصة بيروت لم تتمكن يوماً من لعب هذا الدور كونها إدارة رسمية مثقلة بالبيروقراطية والمحسوبيات مثلها مثل غيرها من الإدارات العامة.

إن هذه الجهود ثمينة بيد أنها غير كافية لأن تطوير حقيقي للخدمات المالية في لبنان يتطلب إصلاحات عديدة تقوم بها الدولة ورؤية إستراتيجية طويلة المدى.

إصلاح الإطار القانوني والمالي والتنظيمي

بالرغم من الاصلاح الأخير لقانون التجارة ، تبقى القوانين غير ملائمة لاحتياجات المستثمرين غير المقيمين والمقيمين. هذا هو الحال خاصة بالنسبة لقوانين صناديق الاستثمار والتسنيد التي تحتاج إلى مراجعة. وعلى وجه الخصوص ، يجب أن يكون هناك نظام ضرائبي يمنع الإزدواج الضريبي كيلا تصبح هكذا صناديق دون جدوى إقتصادية.

وهنالك أيضاً تعديلات جذرية يجب أن تقر على قانون تملك الأجانب للسماح للشركات المنتجة الزراعية والصناعية والسياحية بتملك مساحات تفوق ال-٣٠٠٠ متر مربع دون أن يكون رأس مالها ١٠٠٪ مملوكاً من لبنانيين شرط ألا يتم في أي وقت من الأوقات تصفية أصولها وتوزيع هذه العقارات على المساهمين.

إن قانون تملك الأجانب كان ولايزال عائقاً أساسياً لتدفق الإستثمارات الخارجية في المشاريع المنتجة.

فأي مشروع سياحي أو صناعي أو زراعي وازن يمكن أن يحتل مساحةً أقل من ٣٠٠٠ متر مربع؟

ومن ناحية أخرى على وزارة المالية التوقف عن تفسيرات خاطئة للقوانين ومسيئة للنشاط الإقتصادي. نشير أيضاً أن عدم وجود تشريع بشأن صناديق إستثمار مخصصة بالمشاريع الناشئة والصناديق الاستئمانية وغيرها من أنواع المؤسسات تفرض على المقيمين على ثروات الأفراد والعائلات اللجوء إلى مراكز مالية أجنبية مثل جيرسي أو لوكسمبورغ أو مركز دبي المالي العالمي لتلبية إحتياجات عمليات دقيقة أو هيكلة ثروات الأسر. لو وجدت هذه القوانين المتخصصة لخلقت فرص عمل عديدة لمصرفيين ومحاسبين ومحاميين في لبنان.
هناك عقبة أخرى أمام تطوير منصة الخدمات المالية في لبنان وهي فرض ضريبة على ارادات الأوراق المالية الأجنبية لغير المقيمين. ربما يكون لبنان الدولة الوحيدة في العالم التي تفرض ضرائب على ارادات الأوراق المالية الأجنبية المملوكة من الغير مقيمين في محفظتهم لدى مؤسسة مالية لبنانية.
إن القرار الوزاري الصادر في ٢٢ كانون الأول ٢٠١٧ ، أساء تفسير المادة ٥١ من القانون ٤٩٧ لعام ٢٠٠٣. وكان له تداعيات سلبية فورية لأنه أدى إلى هروب حسابات الغير مقيمين من لبنان إلى الخارج وخاصةً إلى دبي.

وهنا يجب تذكير الحكومة ووزارة المال أن السياسة الضريبية لها أهداف وتأثيرات عدة وفي بعض الأحيان فرض ارادات جديدة أو زيادتها لا تؤثر سلباً على الإقتصاد فحسب بل لها تأثير حتى على مجمل ارادات الدولة. ومن ناحية أخرى يجب إحترام مبدأ التسلسل الهرمي للقواعد بحيث لا يجوز أن يصدر قرار وزير مخالف للقانون. أما الاستقرار الضريبي والتشريعي فهو شرط من شروط الإزدهار الإقتصادي.

أما على صعيد هيئة الأسواق المالية فهنالك بعض التنظيمات التي صدرت عنها تشكل كبحاً لتطوير صناعة الخدمات المالية في لبنان وتدعيم قدرتها التنافسية مقارنةً مع غيرها من الأسواق. وكأن هذه الهيئة مهتمة أكثر في دورها الرقابي وأقل في دورها التطويري في حين أن كلاهما في صلب مهمتها وفقاً لقانون الأسواق المالية رقم ١٦١.

على سبيل المثال إن نظام السلسلة ٦٠٠٠ الذي ينظم عرض الأدوات المالية يفرض على الشركات الراغبة في إدراج اسهمها في الأسواق العديد من الموجبات المكلفة مالاً ووقتاً. وهذا الأمر من شأنه أن يؤثر سلباً على رغبة الشركات في الولوج إلى الأسواق المالية.

كما وأن هذا النظام يحمل مسؤولية قانونية باهظة على الوسطاء الماليين الذين يقومون بالمشورة للشركات وإعداد النشرات إستعداداً لطرح هذه الشركات في الأسواق المالية وذلك في حال تم الإفصاح عن معلومات خاطئة أو مضللة علماً أن تنظيم البيانات المالية والإفصاح عن المعلومات هي مسؤولية الشركات فحسب.

كان ينبغي أن تكون هذه الأنظمة مشجعة أكثر للشركات والوسطاء الماليين للقيام بعمليات إدراج في الأسواق المالية.

ومن ناحية أخرى، جاء نظام السلسلة ٨٠٠٠ ليقيد عمل الوسطاء الماليين في مجال الصيرفة الخاصة التي يعنى بها العملاء الأثرياء والمحترفين. إن هذا النظام يفرض على المؤسسات اللبنانية أن تحصل على إذن مسبق لكل صندوق إستثمار يعرض لهكذا عملاء علماً أن مبدأ أفضل الممارسات يستند إلى تقديم ما يسمى بالمنصة المفتوحة التي تمكن العميل إختيار أفضل الصناديق لكل فئة.

إن هذه القاعدة سلبية جداً وتفتح المجال لتضارب المصالح وتمنع المؤسسات اللبنانية من تقديم أفضل المشورات والخدمات كما وأنها تقلص من قدرتها التنافسية.

وفي السياق نفسه، إن أصحاب الثروات الكبيرة والمحترفين في الأسواق المالية يعتمدون كثيراً على استثمارات خاصة غير مدرجة في الأسواق المالية المنظمة ويتوقعون من المؤسسات المالية التي تدير ثرواتهم أن تعرض عليهم هكذا استثمارات. إن هذه الإستثمارات في جميع أنحاء العالم تخضع لنظام خاص يعرف عنه بالعرض المعفي المخصص للعملاء المحترفين. أما السلسلة ٦٠٠٠ وإذ تتكلم عن نظام العرض المعفي فهي بالفعل قد وضعت له شروط ومهل شبه تعجيزية.

لم نتطرق إلى جميع العواقب بل اردنا في سياق هذا المقال أن نعطي بعض الأمثلة لتبيان مدى تخلف القطاع المالي في لبنان .

وإذا كان ولا بد من سقوطٍ للهيكل، فلنبني هيكلاً جديداً ينتفع منه إقتصاداً منتجاً حقيقياً قوياً ومستداماً